

داخل إسرائيل . ولقد وجهت اليه المعارضة عدة انتقادات أهمها : ١ - أنه يتضمن تراجعاً وراء الخط البنفسجي ، وهذا مخالف لكل تصريحات الحكومة وتمهيداتها ، ٢ - أنه يفتح الباب أمام تراجعات جديدة ، ويشجع السوريين على المطالبة بمرحلة ثانية من الانسحاب أسوة بالمصريين الذين يطالبون الآن بتنفيذ المرحلة الثانية والانسحاب من مناطق تشمل آبار النفط في سيناء ، ٣ - أنه لا يحمي سكان مستوطنات الجولان التي ستبقى تحت رحمة المدفعية السورية بعيدة المدى ، ٤ - أن طرح فكرة تقسيم مدينة القنيطرة لا يتناسب مع معارضة إسرائيل المبدئية لفكرة الحدود الدولية التي تمر داخل اية مدينة . وهو عمل سيستخدم ضد إسرائيل عند النقاش حول مصير القدس .

وكان من المحتمل أن تصمد الحكومة الإسرائيلية أمام المعارضة الداخلية لو أن السوريين قبلوا المشروع ، ولكن دمشق رفضته بشكل قاطع ، لأن بنوده لا تتضمن عناصر يمكن أن تؤدي إلى فصل حقيقي للقوات . كما أكدت أن عدم التوصل إلى فصل حقيقي للقوات سيبقي الوضع كما هو عليه ، ومستتبر حرب الاستنزاف التي يمكن أن تتحول في كل لحظة إلى حرب محدودة في بعض نقاط الجولان أو جبل الشيخ ، أو تتفجر على شكل حرب شاملة لن تبقى فيها سورية لوحدها .

وأدى الرفض السوري إلى تمديد مهمة كيسنجر الذي عاد إلى رحلاته بين دمشق وقلب أبيب . وفي يوم ١٤ وصلت المباحثات إلى نقطة حرجة ، وحمل وزير الخارجية الأمريكي إلى إسرائيل وجهة النظر السورية النهائية حول الفصل ، وأكد أحد مرافقي كيسنجر أنه سيعود في يوم ١٥ إلى دمشق ، وأن الساعات الست والثلاثين القادمة متحدد ما إذا كان وزير الخارجية الأمريكي سيتابع جولاته في المنطقة ، أم أنه سيعود إلى الولايات المتحدة . ولكن اندلاع عملية « معلوت » نجلت سفره إلى يوم ١٦ أيار .

ثم بدأ وزير الخارجية الأمريكي منذ ذلك التاريخ يتحرك بين سورية وإسرائيل ، محاولاً التوصل إلى نقاط لقاء محددة . وكان بقاؤه في المنطقة ، رغم مشاغله كوزير خارجية دولة عظمى ، دليلاً على أن لديه بعض الأمل بالوصول إلى حل . ولقد طرح كيسنجر خلال هذه الفترة ، ولأول

المتعرج يعني سيطرتها على سطح الهضبة المنبسطة، بما في ذلك لسان القنيطرة ، على حين أن وجود القوات السورية على خط المرتفعات أو على خط فصل مستقيم غربي المرتفعات يعني سيطرتها على السطح المعاكس المنحدر غرباً ، وعودتها إلى الإشراف على سهل الحولة كله .

من هنا جاءت الأهمية الاستراتيجية للمرتفعات ، وعدم أهمية القنيطرة كموقع استراتيجي . ومن هنا جاء استعداد إسرائيل للتخلي عن القنيطرة وعدم استعدادها للتراجع وراء خط المرتفعات حتى ولو بقيت هذه المرتفعات بيد القوات الدولية ولم تعد القوات السورية إليها . لأن سيطرة القوات الدولية على المرتفعات ، لا تحرم السوريين من الإشراف على السفح المعاكس وسهل الحولة فقط ، ولكنها تحرم إسرائيل في الوقت نفسه من ميزات استراتيجية هامة ، وتضعها على السفح المعاكس في موقع سيء لا تستطيع منه الإشراف على سطح الهضبة المستوي ، ولا تستطيع فيه الصمود أمام أي هجوم سوري في المستقبل .

وبناء على هذه المعطيات قدم الإسرائيليون مشروعهم الذي حملته كيسنجر إلى دمشق في الثامن من شهر أيار . ويشمل هذا المشروع ، على ما يبدو ، النقاط التالية : ١ - ضم القطاع الشرقي من منطقة القنيطرة (بعد الانسحاب منها) إلى المنطقة العازلة التي ستربط فيها قوات الأمم المتحدة ، ٢ - عودة السكان إلى المناطق التي سيتم الانسحاب منها غربي الخط البنفسجي ، ٣ - الانسحاب من الجيب وضم جزء منه إلى المنطقة العازلة ، ٤ - تحتفظ إسرائيل بالتلال الاستراتيجية الثلاثة المحيطة بالقنيطرة ، والمشرقة على مستعمرات ميروم هاغولان ، وأل روم ، وعسين زيوان ، ٥ - تستلم القوات الدولية جبل الشيخ وتحتفظ إسرائيل ببعض المواقع الهامة عليه ، ٦ - تنسحب إسرائيل عدة كيلومترات غربي الخط البنفسجي في القطاع الجنوبي مع الاحتفاظ بقل غرس ، ٧ - تبادل الأسرى .

ومن الواضح أن هذا المشروع المبني على مبدأ « قطع أرض مقابل قطع سلام » ، قد أخذ بعين الاعتبار مسألة أمن إسرائيل ، والحفاظ على الوضع الطبوغرافي الجيد ، وحماية مستوطنات الجولان . ولكن كل هذه الميزات لم تجعله مقبولاً